البنك حد نليف سحاعي السزا ثي لقق لمفاجا أمضل سنحائج الأ

السقاف: البنك تبنى عام ٢٠١١م أفضل المعايير المصرفية وتجاوز المخاطر وحقق استقرار العملة

الهدف الدائم خدمة المجتمع والاتجاه الدائم ضد فكرة تسخير موارد البنك لأشخاص أو لشركات معينة

■ ،،الثورة /

استطاع بنك التسليف التعاوني والزراعي بفضل جهود العاملين فيه وثقة المتعاملين معه مواجهة الأزمة السياسية التي عصفت ببلادنا متغلباً على جميع المصاعب الناتجة عنها بفضل إمكانات البنك وبنيته التحتية المتمثلة بكوادره البشرية وأنظمته الإلكترونية وانتشاره الواسع على أرجاء الجمهورية

، وظل البنك يقدم خدماته ومنتجاته خلال الأزمة دون تراجع أو مماطله باعتبار خدمه المجتمع هدفه الرئيسي ، وهو الامر الذي عزز من متانه مركز البنك المالي بل ورفع من معدلات نمو ودائع الجمهور لديه ،

ويؤكد رئيس مجلس الإدارة الاستاذ محضار عبدالله السقاف أن أداء البنك خلال العام ٢٠١١م حقق أفضل النتائج في ظل حرص جميع العاملين على الاداء المهني والوقوف بإخلاص الى جانب مؤسستهم الرائدة بالإضافة الى ان البنك تبنى افضل المعايير والممارسات المصرفية وحقق الثبات متجاوزاً الصعوبات التي ألمت بجميع البنوك وحصد نتائج إيجابيه بمعدلات نمو وتقدم فاقت جميع التوقعات أثناء تلك الأزمة.

كما أن البنك قام بجهود كبيرة في سبيل إستقرار العملة اليمنية من خلال ايجاد توازن بين العرض والطلب وتوفير العملة الأجنبية للاستيراد

وذكر بعض النسب التي تعكس اداء البنك المالي والتشغيلي ومنها ما يخص الاستثمارات المالية والائتمانية إلى إجمالي الاصول بما نسبته ٧٥٪ حيث حازت المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع نسبه ٣٣٪و لمعرفه أداء النسبة الأخيرة وجوده المحفظة الائتمانية فإن نسبه القروض والتمويلات المغطاة بمخصصات وبتأمين نقدي قد وصلت ٥٧٪ الى إجمالي المحفظة الائتمانية وهو ما يعكس قلة المخاطر الائتمانية التي تواجه البنك حيث ان صافي الديون غير المنتظمة الى إجمالي المحفظة الائتمانية بلغت ٧٪وهى نسبه منخفضه وفي حدود النسب المعيارية التي تفصح عن تقييم محافظ الائتمان في كبرى البنوك وتدل على تطبيق أفضل المفاهيم لأداره المخاطر،

وعن الربحية قال: البنك حقق صافي ربح قبل الضرائب ما نسبته ٢٤٪إلى رأس المال والاحتياطات وهى نسبه عالية وتعكس معدل نمو الأصول المربحة ،فمعيار سلامه الاداء هو تحقيق الأرباح ، ومن جانب آخر فإن تحقيق النتائج لابد أن يكون مقرون بأقل المخاطر فقد حرص البنك على ذلك برفع الادوات المالية عدية المخاطر (أذون خزانه وسندات)بوصولها ٤٩٪ من إجمالي اصول البنك ،وحول قدره البنك بموائمة السيولة والربحية فان الاصول المربحة القابلة للتسييل في أي لحظه ما نسبته ٥٤٪ بإجمالي أصول مربحه بلغت ٧٥٪ في المقابل والمعرفة قدره البنك بتوفير السيولة لتغطيه اية التزامات فإن نسبة السيولة بشكل عام إلى إجمالي الودائع قد زادت عن ٧١٪ ، أما نسبه مدى قدره رأس المال على مواجهه المخاطر القائمة (تلك النسبة التي توضح أداء البنك المتعارف عليها دولياً وهى نسبه كفاية رأس المال) فقد بلغت ١٥٪ وهى نسبه متميزة مقارنه بالحد الادنى المقدر لها بـ٨٪ من قبل الجهات الرقابية .

واعاد رئيس مجلس الادارة سبب تطور أداء البنك الدائم إلى تنفيذه برنامج أعاده الهيكلة وتطبيق معايير الحوكمة الحديثة (الحكم الرشيد) حيث لا توجد أي سيطرة أو استغلال لمجلس الإدارة على نشاط البنك التشغيلي باعتبار البنك مملوكا للحكومة كما هو الامر في بعض البنوك ، وقام البنك بتاريخ سابق بتطبيق أفضل الممارسات المصرفية ومنها فصل الإدارة الإشرافية عن الإدارة التنفيذية وقام بتفعيل الادوات الرقابية لتقييم الاداء بشكل مستقل دون اي تأثير للمساهمين او اطراف ذوى العلاقة على ذلك الاداء، الامر الذي ساعد على انعدام تضارب المصالح وخلق بيئة صحيه ومناسبه لخدمه العملاء بشكل شفاف وبرؤيه واضحه للجميع حيث ظل البنك يخدم شريحة عريضة من العملاء دون أي تمييز ، ورفد العجلة الاقتصادية بتمويل رؤوس الاموال الاستثمارية من جميع المستويات التجارية والصناعية الإنتاجية ،

وعن القطاع الاسلامي أكد ان هناك مفاجأة في أداء الفرع الاسلامي في البنك بتحقيقه أفضل النتائج بفضل تبنيه أصدق وأفضل ممارسات المصارف الإسلامية وتعاقده مع أفضل علماء الصيرفة الإسلامية فبخبرتهم و تقييمهم (كهيئة رقابه شرعيه والتزام القطاع الاسلامي بجميع الضوابط الشرعية، انعكس ذلك بجني أعلى الارباح للمودعين

واختتم حديثه بالتأكيد على ان الهدف الدائم هو خدمه المجتمع بجميع مكوناته والاتجاه الدائم هو ضد فكرة تسخير موارد البنك لأشخاص أو شركات معينه تكون ذات علاقه بإصحاب القرار كون البنك يهدف الى المشاركة الفعلية في الناتج المحلي الاجمالي للبلد الذي يعتبر أساس العمل المصرفي بتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة ودخولها بفاعليه في العملية الإنتاجية دون حصر ذلك على الشركات الكبيرة فقط وهو ما يحتاجه فعلاً الميزان التجاري من جانب وتخفيض معدلات البطالة من جانب آخر ومادام بنك التسليف التعاوني والزراعي والى جانبه كاك الاسلامي يسعيان بكل صدق لتحقيق ذلك الهدف ويرفضان أي توجه احتكاري او تركز ائتماني فإن تحسين وتطوير الخدمات والقنوات الإلكترونية هي الأداة لتحقيق ذلك .

٤,١٤٪ نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي

■ ،،خاص / الثورة

كشف تقرير حكومي أن نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي بلغت ١٤,٤٪ عام ٢٠١٠ متوقعا ارتفاعه إلى ١٧,١٪ في عام ٢٠١٥م.

وتستهدف الحكومة رفع كفاءة وإنتاجية القطاع العام من خلال زيادة نفقات الصيانة والتشغيل للأصول والمرافق العامة القائمة حالياً وتوسيع تغطية الخدمات الحكومية الأساسية.

كما تسعى إلى رفع إنتاجية القوى العاملة الوطنية من خلال تحقيق تقدم كمي ونوعي في تنمية الموارد البشرية وإقامة بنية تحتية متطورة تلبى متطلبات إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني وتمهد الطريق أمام نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص وذلك عبر إتباع سياسة مائية وبيئية سليمة، وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لقطاع الكهرباء، وتطوير شبكة النقل من طرقات وموانئ ومطارات. إضافة إلى الاستمرار في تطوير المناطق الحرة وإنشاء المدن الصناعية كمناطق جذب للاستثمار وبؤر للنمو.

وتعتزم الحكومة توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من خلال تطوير علاقات التعاون التنموية مع مجتمع المانحين ولما من شأنه حشد المزيد من القروض الميسرة والمساعدات المالية والفنية الخارجية بما يسمح بتمويل المشاريع الجديدة للبرنامج الاستثماري للخطة.

وكان الادخار المحلي قد انخفض إلى ٤٤٧,٥ مليار ريال عام ٢٠٠٩ مقارنة مع ١١٠٨ مليارات ريال عام ٢٠٠٧ محققاً معدل نمو سنوي سالب بلغ ١٤,٥٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ وذلك نتيجة تراجع الادخار العام بشكل كبير والذي حقق معدل نمو سنوي سالب بلغ ٢٥٪ وانخفاض معدل نمو الادخار الخاص بمعدل سنوي١٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩، وهو الأمر الذي يعني اتساع فجوة الادخار من ٣١٤,٨ مليار ريال عام ٢٠٠٧ إلى ٥٨٢,٢ مليار ريال عام ٢٠٠٩، ما أدى إلى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي لتمويل الاستثمارات المطلوبة.

قطاع الزراعة يحصل على تمويلات ب ٧,٩ مليار ريال

■ خاص / الثورة

بلغ إجمالي التمويلات والقروض التي حصل عليها قطاع الزراعة من المصارف التجارية والإسلامية حتى نهاية مارس ٢٠١١م نحو ٧ مليارات و٩٨٣ مليون ريال.

وتظهر البيانات الإحصائية أن التمويلات والقروض قصيرة الآجل بلغت ٥ مليارات و٢١٩ مليون ريال ، فيما بلغت التمويلات طويلة الآجل ٢٤١,٧ مليون ريال ،فضلا عن التمويلات الممنوحة من البنوك الإسلامية البالغة مليارين و٥٢٢ مليون ريال.

ولا يزال القطاع الزراعي يشكل دعامة أساسية من دعامة الاقتصاد القومي ، إذ يشكل نسبة (١٣٪) من حجم الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أن نسبة التمويل الذي تذهب إليه من القطاع المصرفي لا تشكل سوى (١,٧٪) من حجم التمويل المصرفي ، وهي نسبة متواضعة بالقياس إلى حجم هذا القطاع ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم يمكن أن توجه نسبة أعلى من التحويل المصرفي إلى هذا القطاع، خاصة في ضوء التوجه الجديد للتركيز على الاستثمارات المحلية من قبل الجهاز المصرفي ذلك أن الأزمة المالية العالمية الحالية قد جعلت الاستثمارات الخاصة غير مربحة وكثيرة المخاطر مما جعل الدول تنكفئ على نفسها وتبحث عن الفرص الداخلية.

مناقشة مهام الإدارات العامة بديوان محافظة المحويت

■ ،، المحويت/سبأ

ناقش اجتماع عقد أمس بمحافظة المحويت برئاسة وكيل المحافظة المساعد حمود حزام شملان مهام الإدارات العامة بديوان عام المحافظة خلال الفترة القادمة ومتابعة أداء الوحدات الإدارية بالمحافظة والمديريات.

و استعرض الاجتماع الذي ضم مدراء عموم الإدارات العامة بديوان عام المحافظة وسكرتارية الديوان مهام العمل الفنية والإدارية التي قامت الادارات المعنية بتنفيذها خلال الفترة الماضية من العام الجاري٢٠١٢م والمقترحات المقدمة منها لأجل تطوير الاداء وتحسين مستويات العمل المختلفة خلال الفترة القادمة.

وناقش الاجتماع معوقات عدم تشغيل مركز المعلومات الخاص بالسلطة المحلية بالمحافظة وتعثر الربط الشبكي للشبكة الآلية للمركز.

وأكد الاجتماع على أهميه دور المركز في جمع البيانات والمعلومات والتقارير الخاصة بنشاطات جميع المكاتب والإدارات والوحدات الادارية والمجالس المحلية بالمحافظة.

المزايا التي تمنحها القوانين الاقتصادية في ورشة عمل بتعز

■ ،،تعز/سبأ

بدأت بالغرفة التجارية الصناعية بتعز أمس ورشة العمل الخاصة بالمزايا التي تمنحها القوانين الاقتصادية للخاضعين لأحكامها نظمتها إدارة سيدات الأعمال بالتعاون مع مشروع تطوير القطاع الخاص التابع لمنظمة الـ(جي أي زد).

تتلقى ١٥ من سيدات الأعمال للمشاريع التجارية الصغيرة بالمحافظة على مدى يومين تعريفات بالقوانين الاقتصادية المحلية التي تنظم بيئة الأعمال الاقتصادية كالقوانين الضريبية وقانون الجمارك وقانون الاستثمار والتي تهدف إلى التوفيق ما بين المصلحة العامة من خلال تحصيل الضرائب والرسوم المفروضة وأيضا حماية حقوق الأفراد ومصالحهم من ناحية أخرى.

وركزت الورشة على شرح القوانين المتعلقة مباشرة بمقتضيات المشاريع الصغيرة بسيدات الأعمال المشاركات في الورشة وكيفية التزود بالمعارف والقوانين وكيفية تحسين بيئة أعمالهن من خلال الاستشارة القانونية وعدم الارتجال في أعمالهن.

وأكدت مديرة سيدات الأعمال بالمحافظة أروى العمري حرص الإدارة على تحسين بيئة عمل سيدات الأعمال الاقتصادية من خلال عقد عدد من ورش العمل التدريبية والتاهيلية المتنوعة بهذا المجال.

حضر الافتتاح مدير الغرفة التجارية الصناعية بالمحافظة مفيد عبده سيف.

ثنشاهفصل سقوعين نيلأة لنبسطلب ساخدا

المادتان (١٧٠)، (١٧١) من القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠م

جما ثتلحميد ثتلمغني

فاسمعتلشتمحى خنتلرئيس لجمهولة لكوشحه كاجقسى خخفا فل لحظة لنا سيمن ش نوسيحنا جميعا ئيلا لكوشة يعتا هذفا تشهاهيرش كمد ثنشا خلم ناطة ميشليز لا ميسيو لمي لا شا تموتا ضيف خا شا للقسى لا لا لا سعمل ماهتد بلو لها سيمنيوتا سشرما شلي سون سعظيم شلا لا سعوتا لا نا شا سرئيد ننا لكوشحه لحى معو شا ماهنا خا كتى رفبا لحضا

حتى هاتين المادتين هما في الأصل مادة واحدة شكلية وروتينية ويذيل بها أي قانون في العالم وكل القوانين اليمنية السابقة لهذا القانون تذيل بها سواءً كانت ضريبية أو جمركية أو أي قوانين على وجه العموم وسنذكر للقارئ الكريم والمهتم هذه المادة الروتينية وعلى كل موظف أن يرجع إلى قانون جهته ليتأكد من ذلك، والآن إلى نص المادتين اللتين خرجتا من رحم المادة المعتادة فتسببتا في موتها لكن هذا التوأم للأسف خرج مشوهاً ممسوخاً غير قابل للحياة وبقاء هذا التوأم هو ضرر اقتصادي وقانوني بالغ للاقتصاد اليمني ولمنظومة القوانين اليمنية بشكل عام.

المادة (١٧٠) إلغاء القانون السابق (عنوان بارز) يلغي قانون ضرائب الدفع رقم (٣١) ١٩٩١م وتعديلاته، المادة (١٧١) نفاذ القانون (عنوان بارز) يعمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ ٣١/١٢/٢٠١٠م وينشر في الجريدة الرسمية ويندرج في نطاق هذا الحكم سريان أحكام هذا القانون على الأرباح والدخول والإيرادات المحققة في السنة الضريبية ٢٠١٠م الخاضعة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على المهن غير التجارية وغير الصناعية والضريبة على ريع العقارات.

صدر برئاسة الجمهورية - بصنعاء بتاريخ ١٩/رمضان/ ١٤٣١هـ الموافق ٢٩/أغسطس/٢٠١٠م وتم ختم القانون باسم الرئيس السابق وصفته.

والآن إلى مناقشة المادة (١٧٠) وكما أشير فإن أي قانون يذيل بمادة واحدة وليس مادتين واعتقد أن الجميع يحفظ هذه المادة عن ظهر قلب ونصها في جميع القوانين كما يلي:

يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية وفي بعض القوانين يضاف إلى هذه الخاتمة ويلغى أي نص يتعارض مع مواده ومعنى هذا إلغاء أي نص يتعارض مع مواد القانون الجديد بعد تاريخ صدوره أو من لحظة الصدور أو يوم الصدور، أما ما قبل يوم صدور القانون فتنطبق على كل الحالات مواد القانون القديم لكن الذي حدث في هذا القانون العجيب في المادة (١٧٠) أنه تم إلغاء القانون السابق رقم ٣١ ١٩٩١م وجميع تعديلاته في خطوة غريبة وغير مألوفة في كل القوانين وسأضرب بعض الأمثلة للتدليل على أن نص الإلغاء كان خطأ فاحشاً وكارثياً بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

هناك مكلفون لم يتم محاسبتهم عن دخولهم لعام ٢٠٠٩م أو ٢٠٠٨م أو حتى قبل ذلك بأي قانون سيتم محاسبتهم؟ هل بالقانون (المعجزة) رقم ١٧ ٢٠١٠م؟.

وهذا محرم عليك يا محترم لأنك حددت العمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ ٣١/١٢/٢٠١٠م ثم تناقضت مع نفسك في نفس المادة وحكمت وجزمت بأن يحاسب بعض المكلفين أو بعض أنواع الضرائب من بداية ٢٠١٠م باستثناء مكلفي ضريبة المرتبات والأجور المساكين.

إذاً وضحوا لنا يا جهابذة التشريع كيف سيتم محاسبة من لم يحاسبوا عن دخولهم خلال عام ٢٠٠٩م وما قبله وحذار أن تتجاوزوا هذا النص.

هناك تهربات ضريبية بعشرات المليارات بل بمئات المليارات لا زالت معلقة إلى اليوم وهي مجمدة بفعل الفساد الذي كان منتشراً والذي كان يمارس علناً وخصوصاً منذ بداية الألفية الثالثة أو قبلها قليلاً ولدينا كما تعلمون بعض من هذه المواضيع وهي موثقة ولدى كثير من الشرفاء نماذج مماثلة فما رأيكم هل سيتم محاسبة المتهربين (الذين حلتم في الماضي دون محاسبتهم عن التهربات الضخمة) بموجب القانون القديم رقم ٣١ /١٩٩١م وتعديلاته؟ أم بموجب القانون الجديد رقم /١٧ ٢٠١٠م؟

القانون القديم ملغي بحسب نصكم الظريف والقانون الجديد فصلتم تواريخ سريانه بالخيط والإبرة وتركتم المعلقين خلال الأعوام السابقة ٢٠١٠م كالذين يقعون في أراض متنازع عليها بين بلدين فلا يحملون جنسية هذه الدولة ولا تلك والذين يسمون إصطلاحاً (البدون)، لكن استعدوا فإذا لم تستطيعوا حل هذه المعضلة فعليكم تسديد مستحقات الدولة من جيوبكم لأن النص الدستوري يقول (الحقوق العامة لاتسقط بالتقادم) إلا إذا كنتم قد ألغيتم هذا النص من الدستور فالقرآن الكريم يحفظ حقوق العباد من خلال عدة آيات محكمات.

أما المادة (١٧١) توأم روح المادة (١٧٠) والأكثر منها حجماً ومعالجة لأمراض جميع الزبائن باستثناء مرضى- عفواً مكلفي ضريبة المرتبات والأجور، هذه المادة الحارقة الخارقة التي صاغها عفريت من الجن وليس بشراً سوياً احتوت على تاريخ عمل هو ٣١/١٢/٢٠١٠م وهو تاريخ عجيب وله مغزى رهيب- وأيضاً احتوت على تاريخ سريان بأثر رجعي هو ١/١/٢٠١٠م وإن لم يحدد لكنه موجود ويخص ثلاث فئات من مكلفي ضريبة الدخل وهم التجار الطيبون مكلفو ضريبة الأرباح التجارية والصناعية، ومكلفو ضريبة المهن غير التجارية وغير الصناعية ومكلفو ضريبة العقارات.

والتاريخ الثالث اختصت به هذه المادة مكلفي ضريبة المرتبات والأجور وهو ١/١/٢٠١١م وإن لم يحدد هذا التاريخ فيها لكنه طبق فعلاً بحكم القوي على الضعيف ربما هذا الاستقواء على هذه الشريحة لأنها شريحة لا يوجد من يدافع عنها بالإضافة إلى انها شريحة لا فائدة منها مع أنها غطت في العام المنصرم حوالي ٣٠٪ من الضرائب المحصلة لخزينة الدولة اما التاريخ الرابع وهو تاريخ صدور القانون وتاريخ توقيع الرئيس السابق عليه وهو ٢٩/٨/٢٠١٠م والذي يسمى في كل القوانين تاريخ صدوره فليس له أي تأثير ولم يعمل به على الإطلاق مع انه هو التاريخ الذي تنفذ كل القوانين اعتبارا منه، والآن سأطرح عدة أسئلة ومطلوب الاجابة عليها من المعنيين بها أو من الجهات الرقابية والقضائية .

السؤال الأول للتجار وتمثلهم الغرفة التجارية لو صدر هذا القانون بنفس التاريخ ويحتوي على زيادة نسب الضريبة وليس خفضها ونصت المادة على أن يطبق عليكم بالزيادة اعتباراً من قبل ٨ أشهر من تاريخ صدوره هل ستوافقون على ذلك، أم سترفضون رفضاً قاطعاً وترفعون قضية تطالبون فيها بالتطبيق من تاريخ صدور القانون وستكسبون القضية حتماً؟

السؤال الثاني للتجار أيضاً لو صدر قانون رفعت فيه الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات مثلا بنسبة مضاعفة ولديكم أو لدى بعضكم بضاعة في الميناء دفعتم رسومها قبل يوم واحد من صدور القانون الجديد لكن البضاعة لم يفرج عنها بعد ونصت المادة على أن ينفذ هذا القانون على كل البضائع التي وصلت البلاد منذ ٨ أشهر أو حتى على كل البضائع التي لا زالت في الميناء هل ستقبلون بدفع الفوارق على كل البضائع التي سددتم ضرائبها ورسومها من ٨ أشهر؟ أو حتى هل ستقبلون بدفع فوارق عن البضائع التي سددتم رسومها قبل يوم من صدور القانون؟

السؤال الثالث لرئيس الوزراء ووزير المالية هي ستسكتون على نص قانوني بهذه الغرابة أهدر بموجبه عشرات المليارات من حقوق الدولة وستضيع بموجب المادة (١٧٠) عشرات المليارات لمن لم يحاسبوا قبل عام ٢٠١٠م ومئات المليارات للمتهربين الذين لا زالت قضاياهم معلقة بفعل مادة ألغت القوانين السابقة وحصرت سريان القانون الجديد من بداية ٢٠١٠م انتم المؤتمنون على أموال الشعب وأقسمتم على المحافظة على ممتلكات الأمة.

السؤال الرابع للرئيس السابق علي عبدالله صالح هل علمت أن القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠م لن ينفذ من تاريخ صدوره وهو التاريخ الذي وقعت القانون فيه كما جرت العادة في كل القوانين وهل علمت انه سينفذ اعتبارا من ثلاثة تواريخ أخرى سابقة للتوقيع ولاحقه له ليس من بينها تاريخ صدوره وتوقيعك عليه؟

السؤال الخامس للرئيس عبدربه منصور هادي المنتخب بإجماع شعبي غير مسبوق وبمباركة اقليمية وعربية ودولية منقطعة النظير هل ترضيك كل هذه المهازل في حق شعبك ووطنك؟

طيلا خلسة لشتسا خحا ثلي سعمارهي لر ثا

انت رجل مناضل من الطراز الأول وتمتلك الجرأة والشجاعة لاتخاذ القرارات وتوقعنا عند تعيينك أن تحقق نجاحات هائلة ومذهلة في مجال الإعلام ولا زلنا نتوقع ذلك لانك نظيف اليد لكن ثق يا معالي الوزير أن نجاحك سيقاس بالقفزات النوعية التي سوف تحققها بإذن الله في مجالات الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية فعندما يلاحظ المراقبون أن أداء القنوات الفضائية بدأ يحاكي أداء نظيراتها العربية على الأقل سيقولون انك بالفعل حققت نجاحاً وعندما يلاحظ الناس أن مستوى الصحف الرسمية تطور عما كان عليه كما ونوعا وتنوعا .. رسالة ومحتوى سنقول بالفم المليان انك حققت ما يصبو إليه الشعب ونرجو أن تطوى صفحة ما حل بكبرى الصحف اليمنية وأعمقها صحيفة الثورة الغراء من اهمال وتقصير ومحاولة وأد من قبل البعض نرجو أن تطوى هذه الصفحة غدا وليس بعد غد وأن تنافس هذه الصحيفة واخواتها كبرى الصحف العربية في ظل قيادتكم لوزارة الإعلام، أما ما سمعناه وقرأناه عن الأحوال البائسة التي وصلت إليها الصحيفة وموظفوها ومحرروها وجميع العاملين بها وأن الحال وصل عند بعض العاملين لدرجة البكاء لأنه لم يجد خمسة أو عشرة آلاف ريال يسعف بها مريضه أو يسد بها رمقه فهذا وضع مأساوي بكل ما تحمله الكلمة من معنى وفيما يتعلق بالإعلام المسموع فإنه أفضل حالاً من الوسيلتين السابقتين ولكنه بحاجة إلى جهودكم للارتقاء بمستواه والله من وراء القصد.

ئيس لنحد لسو ني لمكاه كا لسنة نلأ
نضوا ثقيلا لا لا ل